المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵏⵜⵉⵔ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ

التقرير التركيبي

لأشغال الملتقى البرلماني للجهات

6 يونيو 2016

احتضن مجلس المستشارين يومه الاثنين 06 يونيو 2016 ، الدورة التأسيسية ل "الملتقى البرلماني للجهات"، تحت شعار : " انخراط جماعي مسؤول في بحث ممكنات التنزيل ورهانات التفعيل".

وذلك على ضوء التوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبحضور ثلة من البرلمانيين والمسؤوليين الحكوميين والمستشارين الجهويين والجماعيين ومسؤولي مؤسسات دستورية، وفعاليات من المجتمع المدني.

وقد أكد المتدخلون والمتدخلات، على أن الملتقى، يشكل فضاء لتلاقح الأفكار والآراء إغناء لتجربتنا الديمقراطية من أجل التوصل إلى اعتماد مقاربة واقعية وعملية.

واستحضر المشاركون والمشاركات

- العمل بالمقتضيات الدستورية ذات الصلة بالجهات والجماعات الترابية، وكذا مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجهات وتلك المرتبطة بالجماعات الترابية الأخرى.

- التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الواردة في خطبه ذات الصلة بالجهوية، والتي تشكل مرجعية تاريخية وفلسفية، تنير لنا طريق تنزيل الجهوية المتقدمة، كالتزام سيادي لدولة موحدة، تبتغي إصلاحا عميقا لهياكلها.
- التأكيد على أن الجهوية المتقدمة التي نبتغيها، يجب أن تكون قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الاصلاحات الديمقراطية. وذلك في إطار سيادة الدولة ووحدة ترابها الوطني. وكذا وحدتها السياسية والتشريعية والقضائية، وممارسة الدولة لاختصاصاتها المحددة بالدستور والقوانين كما هو الحال في كل الدول الموحدة.

فيما يتعلق بالنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية :

- اعتبار إعطاء جلالة الملك محمد السادس انطلاقة النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية في 6 نونبر 2015 ، إشارة دالة لتفعيل الجهوية المتقدمة على أرض
- الواقع، ووسيلة لتعزيز التعاون جنوب – جنوب التي تميز علاقات المغرب مع البلدان الإفريقية.

- تم التذكير، أن هذا النموذج كان ثمرة مقاربة تشاركية مع مختلف الفعاليات المحلية والجهوية بأقاليمنا الجنوبية. علاوة على تميزه ببرمجة واعتمادات واضحة ودقيقة تتوخى تثمين الموارد الطبيعية واستثمارها لفائدة الساكنة المحلية.

الإكراهات والتحديات :

- التملك الجيد لكافة المتدخلين للمزايا الإيجابية للجهوية، والتعامل بحكمة مع التحديات المتنوعة والمتعددة التي يطرحها تنزيل الجهوية المتقدمة؛
- عدم استكمال إخراج النصوص التطبيقية للقوانين التنظيمية؛
- عدم استكمال مسلسل اللاتمركز بالرغم من اهتمام ووعي جل المتدخلين بأهمية ذلك .
- ضمان الإستقلالية المالية للجهة والتوزيع المنصف والعادل للموارد المالية.

- ضرورة تعزيز المقاربة التشاركية من خلال إشراك حقيقي للساكنة والفاعلين والنخب في مسلسل اتخاذ القرار الجهوي، وبلورة التوجيهات والبرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييمها كما ينص الدستور على ذلك.

- مأسسة اللقاءات الدورية ضمن "الملتقى البرلماني للجهات" ضمن سيرورة منتظمة بغية التشاور والتقييم المتواصل، مواكبة للتفعيل المتدرج للجهوية المتقدمة، وضرورة التفكير في آلية مصاحبة للجهوية تتجاوز البعد الوطني، ليمتد إلى المحيط الإقليمي.

- يتطلب التحقيق الفعلي لالتقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي، توفر عدد من الشروط المنهجية والعملية القبلية، كما حددها التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان حول "دور الحكومة المحلية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان".

- التعاون بين جميع المؤسسات والمتدخلين لتنزيل الجهوية المتقدمة بعيدا عن الحسابات السياسية.

فيما يتعلق بتعزيز الموارد المالية للجهات :

- تم التأكيد على أهمية المستجدات التي جاء بها دستور 2011 في تفعيل الأدوار المالية للجهات، وذلك من خلال التنصيص على مبدأين هامين يتعلق أولهما بتخصيص موارد مالية لفائدة الجماعات الترابية، حيث نصت على أنه تتوفر الجهات والجماعات الترابية الأخرى على موارد ذاتية وموارد مالية

- مرصودة من قبل الدولة أما المبدأ الثاني فيربط الاختصاصات من الدولة إلى الجهات الترابية الأخرى بتحويل الموارد اللازمة لتنفيذها.

- الإسراع في إصلاح النظام الجبائي المحلي.

- اللجوء إلى الإقتراض في حدود مؤطرة، وسقف محدد وبكيفية معقولة ومتناسبة مع قدرات الجهات على الإقتراض.

- النهوض بأنشطة ومشاريع مبتكرة تؤدي إلى خلق الثروات مع المراقبة الصارمة لنفقة التسيير وخاصة المتعلقة بالموظفين.

- توسيع المنظومة القانونية للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتشمل الجماعات الترابية مع التأكيد على أهمية التدبير بحسب الأهداف وتجويد طرق البحث عن بدائل مالية.

- النهوض بالتعاون الدولي اللامركزي الذي يشكل حلا مناسبا لتعبئة التمويلات الإضافية.

- تقييم النفقات الجبائية المتعلقة بالجبايات المحلية وإعداد تقرير سنوي حول الجبايات المحلية.

وارتباطا بقضايا التنمية المندمجة والمستدامة

- تمت الدعوة إلى إحداث محركات جديدة للنمو كأساس لخلق الثروة، ورافعة أساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتقليص الفوارق بين الجهات، وخلق أحواض جهوية للتشغيل تكون أساسا لتقوية التماسك الإجتماعي.
- إعادة النظر في التوزيع المجالي للاستثمار العمومي بما يضمن التوازن والتضامن بين الجهات، والعمل على ضرورة إدماج واندماجية السياسات القطاعية على الصعيد الجهوي، وأيضا تسريع اللاتركيز الإداري، ومستويات التعاقد بين الدولة والجهات والتمويل في ضوء الإختصاصات المشتركة والمنقولة الخاصة بكل جهة.
- الأخذ بعين الإعتبار في برامج التنموية الجهوية، التحديات المتعلقة بالولوج إلى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية المندرجة في مجال اختصاص الجهة على المستوى الترابي.
- التفكير الجدي في تدبير وتطوير الموارد البشرية والكفاءات الجهوية الموكول لها التنزيل العملي للجهوية المتقدمة.

وارتباطا بالمجال البيئي

- تم التأكيد على ضرورة تبني رؤية واضحة وتدبير معقلن واستباقي فيما يتعلق بحماية الموارد الطبيعية وتثمينها وتحفيز الاقتصاد الأخضر، وذلك بشراكة مع جميع المتدخلين، مع الأخذ بعين الإعتبار المقتضيات القانونية الجاري بها العمل والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، علاوة التشاور مع المجتمع المدني.

- ضرورة قيام التنمية المندمجة والمستدامة على إدماج التغيرات المناخية في تصورات وسياسات الجماعات الترابية، وأن يتم استحضار العدالة المناخية باعتبارها جزءا من العدالة الاجتماعية.
- تمت دعوة الجماعات الترابية وفي مقدمتها المجالس الجهوية لمشاركة متميزة في مؤتمر الأطراف 22 COP بمراكش من خلال تقديم النماذج المتميزة ذات الصلة بالتغييرات المناخية.

وارتباطا بموضوع الديمقراطية التشاركية

- تم التأكيد على ضرورة وضع ميثاق جهوي يوضح العلاقة بالمجتمع المدني، مع إنشاء آلية لتتبع وتقييم التقدم المحقق في مسار تنزيل الجهوية المتقدمة.
- ضرورة الإنفتاح على الجامعة وعقد شراكات دائمة في هذا الإطار.

- إنشاء نظام شفاف لطلب تقديم مشاريع على أساس دفتر تحملات خاضع لدراسة الأثر مع الافتحاص المالي.
- نشر ثقافة المساواة بين الجنسين وتعزيزها جهويا وكذا الرفع من قدرات الكفاءات الجهوية.
- التسريع بإخراج الهيئات التشاورية المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بالجهات.
- التنصيص على ضرورة إشراك الهيئات والمؤسسات الدستورية في هيئات التشاور الجهوية.